وزارة الخارجية

JUZOOR

الخدمات الصحية ودورها في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل تصاعد الاعتداءات والإغلاقات في الضفة الغربية - 2024

لا يزال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والذي يُعرّف بأنه أي فعل ضار يُرتكب ضد إرادة الفرد ويستند إلى فروق اجتماعية مكرسة بين الجنسين أو داخل الجنس الواحد، يمثل تحديًا كبيرًا في فلسطين. ويُعد العنف ضد المرأة انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال التمييز، حيث يؤدي إلى معاناة جسدية، جنسية، نفسية واقتصادية، سواء في المجالين العام أو الخاص، ويشمل ذلك التهديد أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية.

يتفاقم هذا العنف في السياق الفلسطيني بفعل استمرار الاحتلال، وغياب الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي، والعادات الأبوية المتجذّرة. لا تزال النساء والفتيات، إلى جانب الفئات المهمشة الأخرى، يتعرضن لأشكال متعددة من العنف، منها العنف المنزلي، والزواج المبكر والقسري، والعنف النفسي والجنسي، وغيرها من الانتهاكات.

يسلط هذا الموجز الضوء على الوضع الراهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية، ويستعرض أبرز التحديات، ويقترح توصيات عملية تستهدف المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين من أجل تطوير استجابة صحية شاملة وفعالة.

العنف ضد المرأة كقضية صحية

يمثل العنف ضد المرأة قضية صحية بالغة الخطورة، إذ يترك آثارًا مباشرة وغير مباشرة على صحة النساء، بما في ذلك الصحة الجسدية، والصحة الجنسية والإنجابية، والصحة النفسية والعقلية. وتُقدّر منظمة الصحة العالمية أن امرأة من كل ثلاث نساء قد تعرضت لشكل من أشكال العنف في مرحلة ما من حياتها، وغالبًا ما يكون الجاني شخصًا تعرفه الضحية.

تتجاوز آثار العنف صحة النساء، لتشمل صحة الأطفال النفسية والجسدية، مما يسهم في تكرار دائرة العنف عبر الأجيال. وتُعد المؤسسات الصحية نقطة اتصال أولية تلجأ إليها الناجيات، مما يُبرز الدور المحوري للقطاع الصحي في الكشف المبكر، والتدخل، والتحويل إلى الجهات المختصة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في قدرات العاملين الصحيين، وضعف في التنسيق متعدد القطاعات، وغياب الإجراءات الموحدة والفعالة.

التداعيات الصحية للعنف القائم على النوع الاجتماعي

عند تعرض النساء والفتيات للعنف، تتأثر صحتهن على عدة مستويات: الجروح، الإصابات، الحمل غير المرغوب فيه، الأمراض المنقولة جنسيًا، والاضطرابات النفسية مثل القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة. على سبيل المثال، تكون الناجيات من عنف الشريك الحميم أكثر عرضة بمرتين للإجهاض غير الآمن، و50% أكثر عرضة للإصابة بعدوى مثل فيروس نقص المناعة البشرية.

ولا يقتصر هذا العنف على كونه انتهاكًا فرديًا، بل إن غياب العقاب للجناة، والخوف من الإفصاح، يخلق مناخًا يقيّد النساء، ويحد من مشاركتهن في التنمية، والسلام، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

دور القطاع الصحي في الاستجابة

تُبنى الاستجابة الصحية للناجيات على مبادئ مهنية وحقوقية، تشمل:

- ضمان سلامة الناجية.
- احترام قراراتها ووجهة نظرها.
- تقديم رعاية شاملة تراعي نهجًا إنسانيًا وحقوقيًا.
- تزويد النساء بالمعلومات ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة.
- تمكين النساء من المشاركة في رعاية أنفسهن.

تقدم المؤسسات الصحية الفلسطينية خدمات أولية وثانوية وثالثية، مما يعزز من أهمية دورها في التعرف على حالات العنف، وتقديم الرعاية والدعم المناسب.

الإشكالية

رغم وجود خطط وطنية وسياسات واستراتيجيات، إلا أن العنف ضد النساء لا يزال مرتفعًا. فقد أفاد مسح جهاز الإحصاء بأن 29% من النساء المتزوجات تعرضن لأحد أشكال العنف (57% نفسي، 18% جسدي، 9% جنسي). ورغم انخفاض الأرقام مقارنة بمسح عام 2011، إلا أن الاستجابة لا تزال غير كافية وغير موحدة على مستوى المحافظات.

يعاني مقدمو الرعاية الصحية من ضعف في التدريب، وغياب في إجراءات التحويل الواضحة، وضعف التنسيق مع مؤسسات الحماية، مما ينتج عنه استجابات غير مكتملة أو غير آمنة. وتفاقم الأوضاع الأمنية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، يعقد الوضع للنساء في المناطق الريفية والمهمشة.

التحديات الرئيسية

- نقص القدرات: ما زال العديد من العاملين الصحيين يفتقرون إلى التدريب المتخصص في الكشف عن العنف، وتقديم الدعم النفسي الأولي، والتعامل مع الناجيات بطريقة تراعي خصوصيتهن.
- ضعف تطبيق الأدلة الإرشادية: تم تطوير مسارات تحويل وطنية وإجراءات تشغيلية موحدة (SOPs)، لكنها غير مطبقة بشكل منهجي أو غير محدثة في بعض المرافق الصحية وخاصة في المناطق البعيدة.
- غياب التنسيق بين القطاعات: هناك ضعف في التنسيق بين القطاعات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية، ما يعيق الاستجابة الشاملة للحالة.
- الوصمة المجتمعية والخوف من الإفصاح: لا تزال العديد من الناجيات يتجنبن الإفصاح عن العنف خوفًا من العار المجتمعي أو فقدان الخصوصية أو الانتقام.
- صعوبة الحركة والتنقل بين المدن والقرى الفلسطينية نتيجة الاغلاقات والاقتحامات التي تحدث مما يؤثر في إمكانية الوصول الى الخدمات المتخصصة للنساء اللواتي تعرضن للعنف.
- الأفكار المسبقة لمقدمي الخدمات الصحية والشعور بان العنف هو امر خاص لا يجوز التدخل فيه مما يشكل معيق امام ضحايا العنف للفصاح وطلب المساعدة.

الخطوات الجاري العمل عليها حاليًا

- تحديث مسارات التحويل والإجراءات التشغيلية بالشراكة مع دائرة صحة المرأة والمؤسسات الصحية العاملة في الأراضي الفلسطينية لتتلاءم مع المعايير الدولية.
- تنفيذ تدريبات للكادر الصحي في جنين وطوباس حول الكشف والتوثيق والدعم.
- تعزيز التنسيق من خلال لجان الحماية وتكامل الخدمات بين القطاعات.
- طرح التحديات المجتمعية للنقاش، وخاصة في المناطق النائية، والعمل على رفع الوعي وتوسيع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي
- يتم العمل على تعزيز التنسيق بين القطاعات من خلال لجان حماية محلية وتكامل بين مراكز الصحة وخدمات الحماية والتمكين.
- العمل على مناقشة التحديات المتعلقة بالبعد المجتمعي في تطبيق مسارات التحويل، خاصة في المناطق الريفية أو التي تعاني من نقص في الخدمات، كأولوية للتدخل من خلال رفع الوعي حول العنف واثاره و المؤسسات التي تقدم خدمات توعوية، ارشادية نفسية/ اجتماعية/ اقتصادية وحماية.

التوصيات

1. إدماج تدريب العنف المبني على النوع الاجتماعي في النظام الصحي من خلال اعتماد وتطوير المنهاج ليتلائم مع احتياجات النساء والسياسات والخطط الوطنية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2. تفعيل ومتابعة تطبيق الأدلة الوطنية: تحديث الأدلة الإرشادية وتعميمها، مع مراقبة جودة تطبيقها من خلال مؤشرات أداء واضحة
3. تعزيز التنسيق متعدد القطاعات من خلال دعم تعزيز اليات التحويل ضمن نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، وضمان التنسيق والتشبيك ما بين القطاعات المختلفة (القطاعات الصحية، والاجتماعية، الشرطية، ومؤسسات المجتمع المدني).
4. تعزيز خدمات شاملة للناجيات من خلال ادماج توسيع خدمات الرعاية النفسية الطارئة، والمساحات الآمنة، وخدمات الصحة الإنجابية، لا سيما في المناطق المهمشة.
5. تمكين المجتمع المحلي: إشراك المجتمع، وخاصة النساء والقيادات المجتمعية، في كسر حاجز الصمت، وزيادة الوعي، وتسهيل الوصول الآمن إلى الخدمات.
6. بناء اليات حماية مجتمعية من خلال تفعيل دور المجتمع وبناء لجان حماية مجتمعية تعمل على تعزيز وحماية النساء والفتيات من كافة اشكال العنف وتشمل كافة الفاعلين في المجتمع المحلي من مرافق الصحية وكوادر صحية لما لهم من دور وتأثير إيجابي في تعزيز الحماية.
7. التركيز على أهمية التوعية المجتمعية واعلام النساء والمجتمع بالعناوين التي تتوجه لها طلبا للمساعدة وخاصة الارشاد

الخلاصة

الاستجابة الفاعلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي هي مسؤولية وطنية مشتركة، ويتحمل فيها القطاع الصحي دورًا قياديًا. إن تمكين الكادر الصحي، وتفعيل نظم التحويل، وضمان تنسيق فعّال بين جميع الجهات، يمثل خطوة أساسية نحو حماية كرامة النساء والفتيات في فلسطين وضمان حقهن في الوصول إلى خدمات آمنة، شاملة، وعادلة.